



زيادة دخل الفرد والأسرة وخلق فرص وظيفية

المري يطالب بتنوع مصادر الدخل وإعادة توزيع عادل للثروة

دعا مرشح الدائرة الخامسة شاصر عبدالمحسن المري إلى تغيير شامل في تركيبة الاقتصاد الكويتي وتنوع مصادر الدخل وذلك لما يعانيه الاقتصاد الكويتي من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل مشددا على أهمية التخطيط العلمي السليم للمستقبل، وإعادة توزيع عادل للثروة لزيادة دخل الفرد والأسرة وخلق فرص وظيفية والبدء بتنفيذ المشاريع التنموية التي تتفكك إيجابا على تنوع مصادر الدخل ومساهمة قطاعات أخرى غير القطاع النفطي في زيادته، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

وأكد المري في تصريح صحفي أن الكويت تملك إمكانات كبيرة لتتواء مكانة اقتصادية استراتيجية في العالم إذ تتميز بموقع جغرافي يمكنها من لعب دور أساسي في اقتصاديات الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن الاقتصاد الكويتي في دول العالم تعتمد على تنوع مصادر الدخل من خلال تنمية قطاعات الصناعة غير النفطية والزراعة والسياحة وغيرها، والكويت تملك من العقول الاقتصادية والمؤهلات ما يمكنها من تقوية اقتصادها وتنميته.

وشدد المري على أهمية إشراك



ناصر المري

وبيع 25 في المئة للجهات الحكومية و24 في المئة تباع لجهات مشغلة عالية عن طريق المزادة، و25 في المئة اكتتاب عالي، مبينا أن ذلك سيعدو على الخزانة العامة للدولة بأكثر من 200مليار دينار كويتي يمكن استثمارها في مجالات جديدة لخلق مصادر أخرى للدخل وتحسين مستوى الدخل للأسرة وللواطن الاستفادة من الخبرات الأجنبية للتشغيل، وربط مصالح العالم بمصلحة الكويت وتحسين الاقتصاد وخلق فرص عمل للشباب والأجيال القادمة.

وأشار المري إلى أن النجاح الكبير لمشاريع القطاع الخاص

في مختلف المجالات سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي يؤكد أن هذا القطاع على قدر المسؤولية الملقاة عليه، ولا يتبقى الا أن تتفتح له الحكومة أبواب المشاركة في تنفيذ المشاريع الكبرى، مبينا أن دولا خليجية عدة نجحت في الاستحواذ على مليارات الدولارات من المستثمرين الأجانب لاقامة العديد من المشاريع على أرضها، مما يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل لديها والمواطن والمساهمة في القضاء حل مشكلة البطالة وتحقيق قيمة مضافة على الاقتصاد توفر لهم المزيد من الأمان في حال هبوط أسعار النفط، بينما في حال هبوط أسعار النفط، لا تتحج الكويت – وحتى الآن – لم تتحج في إعادة حتى رؤوس الأموال الكويتية المهاجرة التي تحتل لها عن فرص استثمارية خارج البلاد، نتيجة عدم وجود التسهيلات التي تضمن لها الاستثمار الناجح في الكويت.

وفي الإطار نفسه، دعا المري إلى تشكيل لجنة المناقصة من 120 عضوا على الأقل غير متفرغين يتم اختيار من «6 – 12» عضوا لكل مشروع على يوم فض المظاريف بطريقة عشوائية عن طريق الحاسب الآلي، وذلك سعيا للحد من التلاعب والترتيب الخفي

في هذا الوقت وإصل الرئيس المصري المؤقت للمستشار عدلي منصور أسس نشاطه بمقر رئاسة الجمهورية من خلال عقد اجتماعات مع عدد من الخبراء القانونيين والإمنيين والشباب.

والتي منصور في هذا الصدد وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبدالفتاح السيسي ووزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم إضافة إلى عدد من مستشاريه فضلا عن ثلاثة من أعضاء حركة «نصر».

وذكرت حركة «نصر» أن البرادعي وافق على ترؤسه الحكومة الجديدة، وفيما رحبت جبهة الائتلاف بذلك، فقد عارضه الإخوان المسلمون بشدة.

من جهتها نفت القوات المسلحة شائعات عن انشقاق تشكيلات كاملة

بالجيش المصري واعتراض بعض الفادة على موقف الجيش بشأن تظاهرات 30 يونيو واشتاق قادة وضباط من الحرس الجمهوري. من جانب آخر دعا السكرتير العام للأمم المتحدة بآن كي مون الشعب المصري إلى ممارسة حقه في التظاهر بطرق سلمية.

وطالب بآن في بيان صحفي صدر هذا الليلة قبل الماضية قوات الأمن المصرية بحماية المتظاهرين ومنع وقوع اشتباكات وأعمال عنف.

وشدد بآن على حتمية عمل المصريين مجتمعين على وضع مخطط للعودة السلمية إلى القيادة المدنية والنظام الدستوري والحكم الديمقراطي.

418 مرشحا

مرشحا بينهم 8 مرشحات بعد تنازل مرشح واحد في الدائرة الثالثة. وقد اجتمع مرشدو اليوم الأخير على ضرورة ترسيخ الوحدة الوطنية، ونبد كل أشكال الفرقة والفتنة بين صفوف الشعب الواحد، كما ركزوا في طروحاتهم على أهمية النهوض بالاقتصاد والاستثمار والساحة، ومعالجة مشكلات الإسكان والبيوت والمكائنة، داعين في الوقت نفسه إلى المشاركة بفاعلية في الانتخابات المقبلة.

في هذا السياق أكد مرشح الدائرة الثانية الدكتور عبد الله العرادة أن أمن الكويت مرتبط بقوة المؤسسات، دولة الدستور الذي يجب تطبيقه، والقانون الذي يجب تفعيله، مع فصل أعمال السلطين والتعاون فيما بينهما من أجل مصلحة البلاد.

وتمنى أن رئيس الحكومة التقدم بخطوات ثابتة لاستئتمان الفساد ملقا فعل وزير التربية عقب وقوع عملية القش، فعليه أن يحاسب المستعفيين الذين نسبوا إلى إبطال مجلسن لامة وإقالة المنسب من منصبه.

ولفت مرشح الدائرة الرابعة الدكتور شبيب الزبي إلى أن الديمقراطية تختلف من دولة إلى أخرى، ولكنها لا تموت، داعيا الشعب الكويتي إلى اختيار الأكفا والأصاح، ولاننا إلى أن الانتخابات القادمة تستشهد مفاجات من التغيير قد تصل إلى 70 في المئة، وشدد على أن العملية الإصلاحية عملية توافقية بين إرادة الحكومة والمجلس، مشيرحا أن تؤدي الثقة الدستورية والأخلاقية إلى مزيد من الإصلاح.

وأكد مرشح الدائرة الرابعة سلطان جدران الشري أن ترشحه جاء بدافع المساهمة في وضع حلول لمشاكل الشباب التي لمسنا على مدى سنوات، شديدا على أهمية تحقيق تكافؤ الفرص بين الشباب بمختلف تخصصاتهم، في القطاعين العام والخاص، مضيفا أنه يعمل أيضا مهم فئة البدون، الذين يعانون من ظلم حقيقي واعط عليهم على كافة المستويات، فهذه القضية التي أرقت الجميع لا بد أن نضع لها حولا جذرية، بالتوافق مع الحكومة التي ظلت لسنوات تخفض عينيتها عن وضع حلول لها.

وقالت مرشحة الدائرة الخامسة جواهر معرفي: إن مرة أرشح نفسي في الانتخابات، ليس سعيا وراء الكرسي الذي أسميه «كرسي الظلمين والمرأة»، لأنني أتيت لأحدث باسم هؤلاء المظلومين، وإذا وصلت سوف أحمد الله على ذلك، واعتقد أن أهم ما يمكن أن يستند إليه الإنسان في تلك الانتخابات هو السعة الطيبة، وحب الناس لي.

من جهة اعتبر مرشح الدائرة الخامسة سلطان الديوس أن البلاد تتفقت إلى خطة تنفيذ المشاريع التي يتم إقرارها من قبل المجلس، مضيفا أن هناك الكثير من القوانين حبيسة الأراج منذ سنوات طويلة بسبب نوسع دائرة الخلاف السياسي، مما انعكس سلبا على جميع مجالات الدولة، حتى تعددت المشاكل في كافة الاتجاهات، وأصبحت لا حصر لها بسبب فقدان الرؤية والتنفيذ وانحاذ القرار. ودعا مرشح الدائرة الأولى أحمد المرشد إلى تحريك عجلة التنمية، للنهوض بالبلاد وتوفير فرص العمل للشباب الكويتي، مطالبا ببرنامج إعادة الهيكلة والقوى العاملة بالقيام بإنشاء مشاريع تولف من خلالها الشباب، بدلا من إعطائهم أموالا دون أن توفر لهم فرص عمل حقيقية.

بدوره قال مرشح الدائرة الرابعة اللواء ستقعد الدكتور مشهور السعيدني أن أهم أولوياته في تلك الانتخابات هو تفعيل خطة إستراتيجية لأنام الوطني، وهي خطة عامة للدولة، وعرض عليها سنوات ولم تفعل، التفعيل الصحيح، وهذه الخطة لأهداف عامة للدولة تبين من خلالها عمل الخطة التنموية للدولة على جميع المستويات.



عمر الرشيدى

الرشايدة زكت عمر الرشيدى ممثلاً لها في «الخامسة»

زكت قبيلة الرشايدة ليلة الجمعة الاعلامي والصحافي عمر فهد الرشيدى ممثلا لها في انتخابات مجلس الأمة 2013 بالدارثة الخامسة بعد تنازل عدد من مرشحي القبيلة، جاء ذلك من خلال اجتماع وجهاء القبيلة.

الزلزلة: الكويت تنعم بحكم رشيد والأمير ضرب أروع أمثلة العلاقة بين الحاكم والمحكوم

وعيطنيا وفرا عشرات السنن، وطالب المسؤولين أن يبدوا العمران بطريقة تصاعدية وليس العكس، فتوفير أماكن بعيدة مثل الخيران لم يحل الأزمة لأن أصحاب الطلبات لا يرغبون بها، حيث أن الاعتماد العمراني هو الذي سيسمح بقبول المناطق البعيدة، خاصة في ظل شكاوى أهالي مدينة صباح الأحمد السكنية ومخاناتهم من عدم توفير البنية التحتية من كهرباء وماء رغم مرور سنوات على تسلمهم قسائمهم، وبعد المدينة يجعل سكانها يدفعون أضعاف ما يدفعه أصحاب القسامم في المدن القريبة وعلى الدولة حمايتهم الكهرياء والماء عن ترانخي وزارته في توصيل الكهرياء.

وأشار إلى أن إخفاق وزارة الإسكان في حل المشكلة الإسكانية هو دليل على الإخفاقات الكثيرة للحكومة، لقد ابتليت السنوات الأخيرة بحكومات قاشلة غير قادرة على الانجاز.

شدد مرشح الدائرة الاولى د.يوسف الزلزلة على ضرورة حل المشكلة الإسكانية من جذورها، وذلك من خلال عمل نقضة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية، فهذا الجهاز الحكومي كفيفة

أجهزة الدولة يحتاج إلى زلزال من التغيير. وأضاف الزلزلة في تصريح له أن الرعاية السكنية لم تقم بالدور الذي أشئت من أجله بل ساهمت بشكل أو بآخر في تفاقم المشكلة

الإسكانية حتى زاد عدد الطلبات إلى 104 ألف طلب، فأصبحت القضية الإسكانية كالصداع المزمّن الذي لا يعالج ولا يتفع معه المسكنات. وقال أن الحلول التي تقدمها المؤسسة حلولاً ترقيعية تزيد في المشكلة ولا تحلها، رغم أن الحل سهل، وهو أن تحرر الدولة 1 في المئة سنويا ولمدة خمس سنوات فقط من الأراضي، فتحت تعيش على 8 في المئة من مساحة الكويت وتحرير 1 في المئة سنويا ولمدة 5 سنوات بحل المشكلة الإسكانية من جذورها لأكثر من مائة سنة قادمة

وفي السياق ذاته قالت حماية الدولة في الفتوى والتشريع نجلاء النقي ان سبب تضاعف جرائم التعدي على المال العام هو تنفيذ القوانين وتطبيقها على الجميع وليس ضعفها، مبينة أن الوساطة والمحسوبية أحد الأركان الأساسية في كثرة تلك التكاثرات

ورأت النقي في أن الحل يتمثل في تطبيق مسطرة القانون على الجميع مهما كانت مواقع العمل.

من جهته، أوضح رئيس جمعية المحامين السابق المحامي عمر العيسى أن التعدي على المال العام جريمة مكتملة الأركان، مبينا أنه باعتقاد البعض أن هذا حق مكتسب لهم وفي الأساس دون وجه حق يعنون على المال العام وممتلكات الدولة.

وطالب بضرورة تكثيف الرقابة الادارية والمالية على كافة المؤسسات الحكومية لحد من تلك الظواهر الإجرامية في المجتمع الكويتي، متشادا الجهات الرقابية بسرعة التحقيق والبث في مثل هذه التجاوزات وعدم التهاون بجانب الالتزام بالتطبيق الحرفي للقوانين المالية والمحاسبية.

وقال بوزير أن أسباب نشي ظاهرة الاعتداء على المال العام يعود إلى ثقافة عدم المحافظة على المال العام صعودا إلى ثقافة المشاركة في المال العام والقائم عليها لا يفرق سوء بطريق مشروع أو غير مشروع، فلاد من شحد الهم نحو ترسيخ ثقافة الحفاظ على المال العام وتنميته وتطويروه ولا تكتفي بالتشريعات لانها لا تأتي ثمارا أوحدها.

وأضافت الحبيب ضرورة نشر الوعي القانوني للابلاغ عن جرائم المال والجوء للسلطات المختصة في التصدي لمثل هذه الجرائم والعمل على التوعية بمخاطر تلك الجرائم وعواقبها عبر وسائل الاعلام المختلفة لتصل إلى أكبر شريحة ممكنة من فئات المجتمع.

من جانبه، كتف استاذ القانون الجنائي بجامعة الكويت محمد عبد الرحمن بوزير أن جريمة الاعتداء على المال العام من أخطر وأرق وأصعب الجرائم التي يتعرض لها كيان الدولة وهي تأخذ صورا متعددة منها «السرقه وخيانة الأمانة والرشوة والتهرب من الرسوم»

وقال بوزير أن أسباب نشي ظاهرة الاعتداء على المال العام يعود إلى ثقافة عدم المحافظة على المال العام صعودا إلى ثقافة المشاركة في المال العام والقائم عليها لا يفرق سوء بطريق مشروع أو غير مشروع، فلاد من شحد الهم نحو ترسيخ ثقافة الحفاظ على المال العام وتنميته وتطويروه ولا تكتفي بالتشريعات لانها لا تأتي ثمارا أوحدها.

«الأوقاف»: بدء

انطلاق آلية العمل باعداد وتجهيز مراحله الاولى في الوزارة منذ شهر ابريل الماضي.

وأضاف وكيل الوزارة المساعد للشؤون المالية والإدارية المهندس فريد أسد المعادي في تصريح صحفي أشن أن «الأوقاف» تعادتم مع شركتين متخصصتين لتوفير البرنامج العالي «إس.إيه.بي» وتطبيقه في الوزارة موضحا أنه برنامج معتمد ومطبق في آلاف الشركات والمؤسسات حول العالم.

وذكر المعادي أن المشروع عبارة عن ميكنة للأجراءات الادارية داخل الوزارة وهي أول جهة حكومية تخلق هذا النظام العالي على العمليات الادارية والموافق مع نظام «الأوراكل» أطلق في وزارة المالية وعدد من الوزارات الأخرى علما أن «الأوقاف» من أولى الوزارات التي طبقت نظام الأوراكل المالي.

وبين أن نظام «إس.إيه.بي» يعتبر نقلة نوعية في آلية العمل ويوفر جهودا كبيرة كانت تقضيها الوزارة في عمليات البحث بقاعدة البيانات الموجودة لديها «ومن شأن النظام الجديد اختصار الوقت والجهد وتلبية احتياجات العمل بأقصى وقت ممكن ودون عناء أو أعباء اضافية على الموظفين».

وأشار إلى أن البرنامج سيعمل على سرعة اعداد البيانات والكشف للطلوبة لانمام مراحل العمل المتعلقة بالإجراءات الادارية وروابط الموظفين التي لن تحتاج إلى النظام البيدي مرة أخرى لاسيما أن المشروع سيعتمد على ربط أنظمة الحضور والانصراف بصورة آلية مباشرة ومرتبطة بالنظم المالية.

أحمد الجبرا

لرئيس السابق أحمد معاذ الخطيب، وجاء فوز الجبرا بعد أن كان جميع المرشحين قد اختفوا في الحصول على أكثرية 58 صوتا الضرورية للفوز بمقصب رئيس الإنتلاف.

وكان ائتلاف المعارضة السورية قد اختتت فجر السبت الثاني من اجتماعاته المتوالية في إسطنبول من دون أن يتوصل إلى انتخاب رئيس جديد له خلفا لأحمد معاذ الخطيب الذي استقال في مارس الماضي.

لجبرا منذ سبع عشرة شمر في مدينة الحسكة السورية كان قد سجن لعامين أثناء وجوده مدسقم مع رياض سيف وناظمين آخرين.

إلى ذلك قال المركز الاعلامي السوري في بيان نشرته وسائل اعلام عالمية أسس أن قتال كيميائية كفيفة تساقطت أسس على أحياء محافظة حمص وأسفرت عن عشرات الجرحى.

وذكر البيان أن الائتلاف الوطني السوري المعارض وجه نداء من أجل الحصول على أسلحة لمنع سقوط المدينة بأيدي قوات الأسد التي تشهد «حملة غير مسبوقة» من أجل فرض السيطرة على أحيائها المحاصرة.

قانونيون: «لوحة النصف مليار دولار»

العام وممتلكاته هو اعتداء على حقوق المجتمع كله وإن حمايته مسؤولية المجتمع والمؤسسات الحكومية والجهات الرقابية

وقالوا كلنا اليوم بحاجة إلى الكائف لكي نتصدى لهذه الظاهرة التي تتسلل شيئا شيئا إلى مجتمعاتنا قبل أن نتغول وتحوّل إلى شبح يخيم على كل معالم دولة المؤسسات

وقال عضو اتحاد المحامين الدولي رئيس نقابة المحامين الكويتية خالد الكندري يجب أن يقدم للمتعدين على المال إلى المحاكم الكويتية قبل أن يخطفوا بمحاكمة عادلة

وتطبيق أقصى عقوبة للمتعدين على حقوق الدولة

ورأى الكندري أنه لم ير مسؤولا في الدولة صدر عليه حكم وقام بإعادة المبالغ المالية التي تم أخلاستها، مبينا أن سبب ذلك ضعف في تطبيق القوانين بشكل حازم ومفعل

وقال الكندري لحد من تلك الجرائم يجب أن تكون هناك محاكمات على أعلى مستوى من التحقيقات لأن ذلك يهدد أمن وسلامة العامة ومصالحتهم ويعرضها للخطر